الرئيس فرض حضوره الشرعي وأجبر إسرائيل على الاستماع إلى خطابه من خلال تصويت أكثر من 152 دولة

إعلاميون وأكاديميون عرب: خطاب الرئيس أكد ضرورة الانتقال من بيانات الإدانة إلى خطوات إنهاء الاحتلال

القاهرة- وفا- أجمع إعلاميون وأكاديميون عرب في جمهورية مصر العربية، على أن خطاب الرئيس محمود عباس أمام الأمم المتحدة في دورتها الـ81، وبحضور ملوك ورؤساء وقادة العالم، عبر كلمة مسجلة، عبر بوضوح عن معاناة شعبنا وحقوقه الوطنية المشروعة، وعدم القبول بأي ترتيبات أو حلول تفرض على الشعب الفلسطيني دون إرادته وموافقته.

وثمنوا خلال حديثهم، أمس الجمعة، دعوة الرئيس إلى مواصلة الجهود الدولية لتنفيذ حل الدولتين المستند إلى الشرعية الدولية وتوحيد قطاع غزة والضفة الغربية ضمن دولة فلسطينية واحدة وسلطة شرعية واحدة وسلاح شرعي واحد، بما يضمن إنهاء الانقسام وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني، وأن الرئيس فرض حضوره الشرعي وأجبر إسرائيل وحلفاءها على الاستماع إلى خطابه من خلال تصويت أكثر من 152 دولة للعام الثاني على التوالي.

وقالت الأكاديمية بجامعة التكنولوجيا الحديثة صفاء شلبي، إن خطاب الرئيس يأتي والشعب الفلسطيني يمر في ظروف غاية في التعقيد، فالعدوان الإسرائيلي ما زال مستمرا على عموم الأراضي الفلسطينية بشكل غير مسبوق، مع ارتكاب أفظع الجرائم في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس، وما زال العالم بكل مكوناته عاجزا عن لجم إسرائيل وتوفير الحماية لهذا الشعب الأعزل.

وأكدت شلبي أن الحضور الفلسطيني في الدورة الحالية كان قويا برغم المحاولات الأميركية لتغييبه، فتصويت 152 دولة لصالح عقد الاجتماع الخاص بفلسطين يؤكد استمرار الدعم الدولي لحقوق الشعب الفلسطيني، كذلك القرار الذي اعتمدته الجمعية العامة لرفض منع الوفد الفلسطيني من المشاركة في أعمال الجمعية العامة باعتباره مخالفة لاتفاقية المقر.

من ناحيته، أكد المحلل السياسي السعودي إبراهيم السبيعي، أن الرئيس تحدث باسم الفلسطينيين جميعهم، واثقا بأن الحق لا بد أن يعود لأصحابه، مشيرا إلى أهمية التحول المتزايد في المواقف الدولية تجاه الحقوق الفلسطينية.

وأشار السبيعي إلى أن أهم ما تناوله الرئيس في خطابه هو أن الشعب الفلسطيني سيبقى في أرضه وأن مجرمي الحرب لن يفلتوا أبدا من العقاب، حيث حمل الرئيس المجتمع الدولي مسؤولية ما يجري من انتهاكات للقانون الدولي من قبل الاحتلال، محذرا من مخاطر المشاريع الاستعمارية، خاصة مشروع E1، على إمكانية قيام الدولة الفلسطينية وحل الدولتين، مؤكدا أن المنطقة لن تنعم بالأمن والاستقرار طالما فلسطين غير مستقرة، وستبقى تدور في هذه الدوامة من العنف. من جهته، قال الإعلامي اليمني عبد الصادق العوهلي، إن الخطاب هز الضمير العالمي والعربي، وكان هناك اهتمام كبير وحضور في أروقة الأمم المتحدة غير مسبوق لسماع خطاب الرئيس المتلفز عقب الرفض الأميركي لحضوره اجتماعات الجمعية العامة، وهذا مخالف قانونيا، فمن حق الرئيس محمود عباس إلقاء خطابه كباقي القادة. وأعرب العوهلي عن استغرابه من صمت المجتمع الدولي أمام المجازر اليومية التي يرتكبها الاحتلال بحق الفلسطينيين، والتي راح ضحيتها أكثر من 160 ألفا ما بين شهيد وجريح ومفقود.

أما نائبة رئيس تحرير موقع "المساء"، الإعلامية رضوى السيسي، فقد أوضحت أن الرئيس تناول في خطابه برنامج الإصلاح والتحضيرات للانتخابات التشريعية والمجلس الوطني، إلى جانب الدعوة إلى تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان نيويورك وتعزيز التحالف الدولي لحماية حل الدولتين، مناشدة المجتمع الدولي الخروج عن الصمت أمام التعذيب والتجويع وما يتعرض له نحو 10 آلاف أسير من تعذيب. فإلى متى ستستمر إسرائيل في عدوانها وانتهاكاتها التي يشاهدها الملايين على الهواء مباشرة؟

وأشارت إلى أن الرئيس حرص في خطابه على توصيل رسالة للأمم المتحدة مفادها أننا قد أوفينا بما تعهدنا به وأنجزنا برنامج إصلاح وطني واسع على مختلف الأصعدة، كما دعا أيضا إلى تنفيذ قرارها رقم 2334 بشأن وقف ومنع وعدم شرعية الاستعمار، وطالب بوقف اعتداءات المستعمرين على المقدسات قبل أن تتحول إلى صراع ديني واسع.

وقالت أستاذة العلوم السياسية بجامعة المستقبل هالة سعيد، إن الرئيس، رسم خارطة طريق للخروج من إدارة الصراع إلى إنهاء الصراع الذي لا يتحقق إلا بحل الدولتين وإنهاء الاحتلال وتحقيق الأمن والسلام للجميع، مضيفة أن الخطاب ذكر هيئة الأمم المتحدة بعجزها وتهاونها عندما سمحت بحدوث نكبة ومجازر عام 1948 التي أدت إلى تدمير مدن وقرى الشعب الفلسطيني، والآن ترتكب إسرائيل مجازر بشعة وإرهاب دولة وإبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني وتسعى لحدوث نكبة أخرى.

وقالت سعيد إن معظم كلمات الدول في الجمعية العامة كانت منسجمة وداعمة للموقف وللحق الفلسطيني، مؤكدة الإجماع الدولي بشأن حل الدولتين.

من جانبه، أشار المحلل السياسي العراقي حميد الهالي إلى اللهجة الواثقة التي تحدث بها الرئيس أثناء الخطاب، وهو يخوض الآن معركة ويواجه ضغوطا كبيرة في محاولة لإفشال تمرير أي صيغة تتعارض مع موقف واشنطن، والرئيس أعاد تذكير منظمة الأمم المتحدة بمسؤولياتها القانونية والسياسية تجاه ما ترتكبه إسرائيل من انتهاكات للقانون الدولي والإنساني.

وقال أستاذ الإعلام في جامعة المستقبل نادي عبد السلام، إنه كان هناك تحذير واضح في خطاب الرئيس من مخاطر المخططات الاستعمارية وما يمكن أن يترتب عليها من تقويض للتواصل الجغرافي بين أجزاء الضفة الغربية وتهديد فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأكد عبد السلام أن مطالبة الرئيس بالإفراج الفوري عن جميع الأموال الفلسطينية المحتجزة لدى إسرائيل والتي بلغت أكثر من 6 مليارات دولار، إلى جانب الإجراءات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض المؤسسات الرسمية، هي جزء من سياسة استهداف إضعاف قدرة الشعب الفلسطيني على البقاء والصمود ودفعه نحو الهجرة.

وقال الأكاديمي البريطاني، طالب الدراسات العليا في العلاقات الدولية بالجامعة الألمانية ماید جافید، إن خطاب رئيس دولة فلسطين كان عبارة عن برنامج عمل سياسي ووطني للمرحلة المقبلة، ولذلك تتطلب المرحلة المقبلة ترجمة هذا البرنامج إلى خطوات عملية على كافة المستويات وتكثيف الجهود الدولية بضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

فتوح: كلمة الرئيس حملت مواقف سياسية وقانونية واضحة دفاعا عن حقوق شعبنا

رام الله- الحياة الجديدة- أشاد رئيس المجلس الوطني روحي فتوح بكلمة الرئيس محمود عباس أمام الدورة الـ81 للجمعية العامة للأمم المتحدة وما حملته من مواقف سياسية وقانونية واضحة دفاعا عن حقوق شعبنا ورفضا قاطعا لسياسات التهجير القسري التي تتغذى على جرائم المستعمرين واعتداءاتهم والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل إلى جانب سياسات الضم والاستيطان، وتأكيدا على إنهاء الاحتلال وتجسيد دولة فلسطين المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية استنادا إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وأكد فتوح أن كلمة الرئيس سلطت الضوء على الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يعيشها شعبنا في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية، واعتداءات المستوطنين بدعم من جيش الاحتلال على مدن وقرى الضفة وما يتعرض له من قتل ودمار وتجويع وتشريد. وأشار فتوح إلى أن كلمة الرئيس وضعت الاحتلال أمام مسؤولياته القانونية الكاملة عن هذه الجرائم والانتهاكات، وطالبت المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ووقف سياسات التهجير واعتداءات المستعمرين وضمان المساءلة، مشددا على أن الاحتلال لا يشكل غطاء أو حصانة من المسؤولية القانونية عن انتهاك قواعد القانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني.

بيت لحم: مسيحيون يفندون ادعاءات نتنياهو: يهدف إلى زعزعة الصف الفلسطيني

بيت لحم- وفا- عنان شحادة- فند مسيحيون في بيت لحم، الادعاءات التي جاءت في خطاب رئيس وزراء الاحتلال نتنياهو في جمعية الأمم المتحدة في دورتها الـ81، والتي قال فيها إنه منذ استلام السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الأمور في بيت لحم، أدى ذلك إلى زيادة هجرة المسيحيين منها.

وقال رئيس بلدية بيت لحم حنا حنانيا: "إن ما تحدث به نتنياهو أكاذيب ومغالطات، ويهدف إلى خلط الأوراق وزعزعة صفوف شعبنا، وهو دائما يسير بالنهج والأسلوب ذاته، لكن دون أن تجد هذه الادعاءات صدى في مجتمعنا الفلسطيني".

وأكد حنانيا أن هجرة المسيحيين سببها الوحيد والأساسي هو الاحتلال، حيث يحيط في بيت 27 مستعمرة، وهناك استيلاءات متواصلة على الأراضي وتضييق الخناق على تحركات المواطنين بشكل عام أمام العشرات من الحواجز العسكرية التي تغلق المداخل.

وقال: "إن السلطة الوطنية داعمة دائما للوجود المسيحي الذي هو مكون أساسي في النسيج الاجتماعي، وأكبر برهان على ذلك أن مجلس بلدي بيت لحم مكون من 15 عضوا، حرص الرئيس الراحل ياسر عرفات ومن ثم الرئيس محمود عباس على أن يكون ثمانية منهم من المسيحيين، وأن يكون رئيس البلدية ونائبه مسيحيين، وهذا يدلل على الحفاظ على الهوية العربية المسيحية الفلسطينية وأهمية الوجود المسيحي".

وتابع أن الحركة الصهيونية حاولت عبر التاريخ تحويل الصراع من وطني إلى ديني وإخراج العنصر والمكون الأساسي المسيحي، بهدف إخراجه من مضمون الشعب الفلسطيني، ومن موقعي كفلسطيني وكرئيس بلدية، أندد بشدة هذه التصريحات الكاذبة".

من جانبه، قال الباحث والمؤرخ ومدير المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات وليد الشوملي: "ما قاله نتنياهو عار عن الصحة تماما، إذ إن نسبة المسيحيين في بيت لحم قبل احتلال 1967 كانت تقدر بـ 85٪، أما بعد 1967 وبسبب الاحتلال والظروف السياسية، انخفضت إلى حوالي 46٪، وعليه، فإن ادعاءاته عن هجرة المسيحيين ليست صحيحة، وهي تأتي بسبب المضايقات والإغلاقات التي تسببت بها سلطات الاحتلال".

وأضاف: "معظم المسيحيين هم من الطبقة الوسطى، وبسبب الاحتلال اندمت لديهم الأفق، خاصة الشباب، وهنا يجب التفريق بين نسبة المسيحيين في مدينة بيت لحم والمحافظة ككل، لأن نتنياهو يتلاعب بتلك النسب". وأشار الشوملي إلى أنه لا يمكن اختزال الهجرة أبدا في العامل الديني، وإلا كيف نفسر الوجود المسيحي مع إخوانهم المسلمين عبر 14 قرنا من الزمن، مؤكدا أن من مصلحة الاحتلال تحويل الصراع من قومي إلى ديني لدفع المسيحي للاعتقاد ألا مكان له في خندق الصراع، وبالتالي تعزيز الشعور بالغربة لديه. وأوضح أن تضييق الاحتلال السياسي والاقتصادي سواسية على المسلمين والمسيحيين، والاعتداءات تشمل الطرفين بدليل هجوم المستعمرين على قرية الطيبة ذات الطابع المسيحي، وعليه فإن المشكلة تكمن في أن هجرة عائلة مسيحية يكون لها أثر وتترك فراغا بقدر هجرة عشرات العائلات المسلمة. وقال الشوملي إن كثيرا من المسلمين ورجالا في السلطة الوطنية حريصون على الوجود المسيحي، وبالتالي فإن الأمر يتطلب دوما زيادة الوعي الشعبي عبر المناهج ووسائل الإعلام والندوات التي تبرز أهمية الوجود المسيحي الأصيل في فلسطين ومواجهة الخطاب الصهيوني.

أما رئيس جامعة دار الكلمة القس متري الراهب، فقد أكد أن ما جاء في خطاب نتنياهو هو دعاية وافتراء وكذب، فالحضور المسيحي في القرن العشرين كان 11٪ حسب الإحصائيات، وكانت نسبتهم قبل نكبة عام 1948 التي أقصت وشرّدت المسيحيين تفوق 8٪، لكن بعدها انخفضت إلى 2.8٪.

وأضاف الراهب أن احتلال عام 1967 كان بمثابة نزيف لا يتوقف، وأن حركة التهجير استمرت منذ ذلك الحين، وصولا إلى الإبادة في قطاع غزة، التي انخفض خلالها عدد المسيحيين إلى نحو 500، إضافة إلى مشروع التهجير في الضفة الغربية، وما رافقه من إجراءات احتلالية قاسية على حياة المواطنين أسهمت في تفاقم التهجير المسيحي. وأكد أن إسرائيل تتحمل مسؤولية ذلك، وهو ما أدى إلى تراجع نسبة المسيحيين إلى 1.9٪.

وقال: "بيت لحم مستهدفة حيث يحيط بها المستعمرات، التي سلبت من أراضيها 86٪، وإن 50٪ من المسيحيين موجودون في بيت لحم، وهذا أدى إلى تهجير قسري وإبادة جماعية صامتة".

وأضاف: "إن ما دفع إلى الهجرة هو أن بيت لحم أصغر محافظة وفيها أقامت قوات الاحتلال 54 بوابة على مداخلها، هذا بحد ذاته مشروع تهجير قسري أمام المسعى الذي يفصلها عن توأمها الديني والتاريخي مدينة القدس، كلها أدت إلى أن نسبة المسيحيين تتراجع، وبالتالي فإن ما جاء في خطاب نتنياهو كذب".

وتابع: تابعوا ماذا يجري في القدس، الاحتلال انتهك حرمة الكنائس واعتدى بالضرب على الراهبات، علينا أن نتوقف أمام ما قاله عضو الكونغرس الأميركي فان هولن: قال إن نتنياهو أكبر كذاب ومجرم حرب".

أما أمين سر المجلس الثوري، رئيس بلدية بيت لحم سابقا أنطون سلمان نائب فقال: "إسرائيل تحاول استخدام ورقة المسيحيين ضد السلطة الوطنية، وعليه فإن ما يجري في الأراضي الفلسطينية واضح للعالم، هناك سياسة عنصرية إجرامية ترتكب بحق الفلسطينيين من عدم حرية التنقل والسفر والعمل والسياحة وصولا إلى تراجع الواقع الاقتصادي وغيرها، كلها عوامل أدت إلى الهجرة". وأضاف أن سلطات الاحتلال هي من عزلت المنطقة الشمالية لمدينة بيت لحم وسلبت أكثر من عشرة آلاف دونم، وبالتالي المسيحي كالمسلم لا يجد حريته الدينية بفعل إجراءات الاحتلال التعسفية، وعليه يجب عليه أن يترك مفهوم يهودية الدولة وأن توقف الاعتداءات على الكنائس حتى ينمو التواجد المسيحي. عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رئيس اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين رمزي خوري، قال أن الادعاءات التي أطلقها رئيس وزراء حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو خلال خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ81 بشأن حماية المسيحيين، تتناقض بشكل صارخ مع الواقع الذي يعيشه المسيحيون الفلسطينيون.

وأضاف خوري، أن السبب الرئيسي وراء تناقص أعداد المسيحين في فلسطين هو الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية بحقهم مع سجل متواصل من الانتهاكات بحق كنائسهم وأديرتهم ومقدساتهم وأراضيهم ومؤسساتهم.

وقال خوري إن "الواقع على الأرض يكشف حقيقة هذه الادعاءات، حيث تتواصل الاعتداءات على الكنائس والأديرة والمقدسات ورجال الدين والمواطنين المسيحيين، إلى جانب الاستيلاء على الأراضي والممتلكات، وفرض الضرائب والرسوم على المؤسسات الكنسية، والقيود على حرية العبادة والوصول إلى الأماكن المقدسة". وأضاف أن هذه الانتهاكات تمتد من القدس إلى مختلف المناطق الفلسطينية، بما فيها الطيبة وبيرزيت وعين عريك ومحافظة بيت لحم ومناطق أخرى، وتشمل الاعتداء على الكنائس والمقدسات والممتلكات والأراضي، والاعتداء على المواطنين ورجال الدين والراهبات، في وقت تتواصل فيه سياسات الاستعمار والتهجير والضغط على الوجود المسيحي. وأكد خوري أن الاعتداءات طالت كذلك المؤسسات التعليمية المسيحية ومناهجها، والقيود المفروضة على عملها ووصول معلميها وموظفيها، بما يمس دورها التاريخي في الحفاظ على الوجود المسيحي وخدمة المجتمع الفلسطيني، مشددا على أن استهداف التعليم لا ينفصل عن استهداف مقومات الوجود والبقاء. وأكد أن الاعتداء الأخير على كنيسة يوحنا المعمدان في حيفا، وعلى دير الأرمن إلى جانب الاعتداءات المتكررة على الكنائس والأديرة في الضفة الغربية بما فيها القدس، يؤكد اتساع نطاق الاعتداءات على الأماكن المقدسة والمؤسسات المسيحية.

وشدد خوري على أن ما يجري ليست حوادث منفصلة، وإنما نمط متواصل من الانتهاكات التي تمس حرية العبادة والتعليم وملكية الأرض واستمرارية المؤسسات المسيحية وحق المسيحي الفلسطيني في البقاء في وطنه، في مخالفة للقواعد والالتزامات ذات الصلة بحماية الأماكن الدينية والثقافية وحرية العبادة، كما وثقت اللجنة الرئاسية العليا في تقريرها لعام 2026 سلسلة واسعة من الانتهاكات بحق الكنائس والمقدسات والمجتمع المسيحي. وقال خوري: "من يغلق كنيسة القيامة، ويعتدي على الكنائس والأديرة والأراضي والممتلكات المسيحية، ويفرض الضرائب على مؤسساتها، ويضيّق على مدارسها ومناهجها، لا يمكنه أن يقدم نفسه للعالم حامياً للمسيحيين".

كما أكد أن المسيحيين الفلسطينيين أبناء هذه الأرض وجزء أصيل من الشعب الفلسطيني وتاريخه وهويته الوطنية، مشددا على أن حماية الوجود المسيحي لا تكون بالخطابات، وإنما بوقف الاعتداءات والاستعمار والاستيلاء على الأراضي والتهجير، وضمان حرية العبادة والوصول إلى المقدسات، وحماية الكنائس والأديرة والمؤسسات المسيحية.

وختم خوري بالقول: "المسيحيون الفلسطينيون باقون في أرضهم، متمسكون بكنائسهم ومقدساتهم، وسيواصلون شهادتهم ورسالتهم في أرض المسيح له المجد، مهما اشتدت سياسات الاحتلال والاستعمار والاقتلاع والتهجير".

اللجنة الرئاسية للمساعدات وهيئة الزكاة الإندونيسية توقعان مذكرة تفاهم لدعم شعبنا

جاكرتا- وفا- وقعت اللجنة الرئاسية للمساعدات، والوكالة الوطنية للأعمال الخيرية والزكاة في إندونيسيا، مذكرة تفاهم حول تعزيز التعاون في مجال العمل الخيري والإغاثي ودعم شعبنا، وذلك في العاصمة الإندونيسية جاكرتا.

ووقع المذكرة عن الجانب الفلسطيني قاضي قضاة فلسطين، مستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية، رئيس اللجنة الرئاسية للمساعدات محمود الهباش، وعن الجانب الإندونيسي رئيس الوكالة الوطنية للأعمال الخيرية والزكاة الإندونيسية صادق مجاهد، بحضور مفتي القدس والديار الفلسطينية محمد حسين، وسفير دولة فلسطين لدى جمهورية إندونيسيا عبد الفتاح السطري، إلى جانب عدد من المسؤولين والمختصين من الجانبين.

وقال الهباش خلال كلمته في مراسم التوقيع إن هذه المذكرة تؤكد عمق العلاقات الأخوية بين الشعبين الفلسطيني والإندونيسي، وبالذات في المجال الإنساني والإغاثي، وتنسيق الجهود الرامية إلى دعم الأعمال الخيرية والمساعدات المقدمة لشعبنا الفلسطيني، ولا سيما في ظل الاحتياجات الإنسانية المتزايدة واستمرار عدوان الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، واستمرار الكارثة الإنسانية في قطاع غزة بفعل حرب الإبادة والتطهير العرقي.

من جانبه، أكد مجاهد استمرار وقوف الجمهورية الإندونيسية والشعب الإندونيسي إلى جانب الشعب الفلسطيني حتى نيل حريته واستقلاله، مشيدا بالعمل المشترك مع اللجنة الرئاسية للمساعدات في فلسطين لتنسيق جهود إغاثة المنكوبين في فلسطين بفعل استمرار جرائم الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد الجانبان أهمية استمرار العمل المشترك وتطوير آليات التعاون بما يسهم في توفير المساعدات وتلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة للمتضررين في فلسطين، وتعزيز الجهود الإغاثية والإنسانية الموجهة إلى الشعب الفلسطيني.

وتندرج هذه الخطوة ضمن سلسلة من الجهود الإغاثية المستمرة التي تعمل عليها اللجنة الرئاسية للمساعدات مع المؤسسات الدولية والإغاثية دعما لشعبنا، وتعكس استمرار التضامن الإندونيسي مع فلسطين وحرص الجانبين على توسيع مجالات التعاون في العمل الخيري والإنساني.